إعادة بناء القوات المسلحة المصرية

بعد حرب الاستنزاف

١٩٧١-١٩٧٣م

الباحث/حيدر فاروق سلمان

قسم تاريخ حديث

كلية التربية- جامعة بغداد

أ.م.د. خليل حمود الجابري

قسم تاريخ حديث

كلية التربية- جامعة بغداد

الملخص:

بعد النكسة التي تعرض لها الجيش المصري في الخامس من يونيو ١٩٦٧، أدركت القيادة السياسية ضرورة بناء مؤسسة عسكرية حديثة قادرة على الدفاع عن مصر وسيادتها، وأن يكون بناؤها وفق أسس علمية حديثة توازي ما وصلت له المؤسسة العسكرية الإسرائيلية من تطور، لذلك بدأت عملية البناء بعد انتهاء حرب حزيران ١٩٦٧، وضعت جميع إمكانات الدولة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية لتحقيق هدف واحد هو الحفاظ على كرامة الدولة المصرية.

Abstract:

After the painful defeat of the Egyptian army on 5 June 1967, the political leadership realized the need to build a modern military institution capable of defending Egypt and its sovereignty, and to be built on the basis of modern scientific parallel to what reached the Israeli military establishment of development, so began the process of construction after the end of the war June 1967 and put all the political, economic and social potential of the state to achieve the single goal of restoring the dignity of the Egyptian state.

إعادة بناء القوات المسلحة وتطور التسليح:

على أثر وفاة الرئيس جمال عبد الناصر في٢٨سبتمبر١٩٧٠، شاب العلاقات المصرية السوفيتية بعض الفتور،لاسيما مع ما أبداه الرئيس محمد أنور السادات من ميول نحو تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، انتاب القادة السوفييت القلق من تلك الميول، لاسيما بعد عرض السادات لمبادرة السلام مع إسرائيل في الرابع من شباط /فبراير ١٩٧١، إلا إن عدم استجابة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لتلك المبادرة دفع السادات للتوجه نحو الاتحاد السوفييتي؛ إذ زار بالفعل موسكو في الأول من أذار/مارس ١٩٧١، وكانت محددات الزيارة الرئيسة تهدف إلى ما يأتي[١]:

١. أن مصر لا تسعى إلى وقوع مواجهة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية.
٢. إن مصر تريد أن تحارب إسرائيل بدون أن يقاتل جندي سوفيتي واحد معها في تلك المعركة.
٣. تتطلع مصر إلى الاتحاد السوفيتي كونه الصديق القادر على تقديم المساعدات العسكرية اللازمة لها التي تمكنها من القيام بعملية عسكرية ضد إسرائيل التي هي ضرورة لكسر الجمود السياسي والعسكري والتعنت الإسرائيلي، وضمان تحقيق الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي المصرية، وإقامة سلام عادل ودائم في المنطقة، وذلك الموقف يفرض على الاتحاد السوفيتي ضرورة توفير الاحتياجات من الأسلحة اللازمة للقوات المسلحة المصرية، ولاسيما الأسلحة القادرة على تهديد العمق الإسرائيلي، كالطائرات المقاتلة والقاذفة بعيدة المدى نسبيًّا وصواريخ أرض-أرض متوسطة المدى، فضلًا عن استكمال احتياجات شبكة الدفاع الجوي، ولاسيما في منطقة الوجه القبلي جنوب مصر[٢].

وعلى هامش الزيارة أخبر السادات الرئيس السوفيتي ليونيد بريجنيف (Leonid Brezhnv) [٣] أنه لم يعد مقبولًا أن تستمر مصر متأخرة دائمًا عن إسرائيل

بما تتلقاه من أحدث أنواع الأسلحة الأمريكية، وأنه لابد من أن تمتلك مصر سلاح يمكنها من تهديد العمق الإسرائيلي؛ ويكون رادعًا لإسرائيل إذا ما استهدفت العمق المصري كما حدث في حرب حزيران ١٩٦٧ وحرب الاستنزاف. وقد أبدى بريجنيف استعداد بلاده لتلبية طلبات التسليح التي كانت تحتاجها مصر، وعرض تزويد مصر بطائرات قاصفة من طراز (Tu16) [٤]، شرط أن لا تستخدمها إلا بعد الرجوع إلى موسكو. إلا إن السادات رفض ذلك الشرط؛ لأنه يقيد عمله بوصفه قائدًا للقوات المسلحة، إلا إن السوفييت وافقوا على تزويد مصر ببعض الأسلحة منها، بطاريات الدفاع الجوي من طراز سام ٦ (SAM6) المحمولة على المدرعات، وكانت تلك الصواريخ إضافة جديدة لترسانة الأسلحة المصرية. ومع ذلك لم تحقق الزيارة ما كانت تطمح إليه مصر في حصولها على الأسلحة الهجومية، واقتصرت على أسلحة دفاعية لا تلبي متطلبات المعركة المقبلة مع إسرائيل التي تحتاج إلى الأسلحة الهجومية بشكل أكبر، إزاء ذلك لجأ السادات إلى اتباع المناورة السياسية مع السوفييت، لتكون عامل ضغط على السوفييت لتغيير موقفهم من مسألة الدعم العسكري لمصر[٥].

شهدت مصر بعد زيارة السادات لموسكو حراكًا سياسيًا على المستوى الداخلي والخارجي، ولاسيما في شهر أيار/مايو ١٩٧١. فقد أعلن السادات في الثاني من الشهر نفسه عن إقالة رئيس الوزراء علي صبري المقرب من موسكو، وفي اليوم التالي، التقى السادات بوزير الخارجية الأمريكي وليام روجرز وتباحث معه على سبل إيجاد مخرج سلمي للصراع العربي الإسرائيلي. وأثرت تلك الزيارة تحسنًا في العلاقات السياسية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، وعُدَّت أول زيارة لوزير خارجية أمريكي منذ عام ١٩٥٣[٦]. وفي الخامس عشر من أيار تم اعتقال رئيس الوزراء علي صبري، فضلًا عن عدد كبير من الوزراء والمسؤولين والضباط [٧]، ووجهت لهم تهمة محاولة قلب نظام الحكم، وعرفت تلك الأحداث بثورة التصحيح التي هدفت إلى القضاء على مراكز القوى المناوئة للسادات[٨].

أقلقت تلك الأحداث القادة السياسيين السوفييت، ولاسيما أن أغلب الذين تم اعتقالهم كانوا من المقربين من الرئيس جمال عبد الناصر، وكانت أفكارهم مساندة لتوجهات الاتحاد السوفيتي، وتزامنت زيارة وزير الخارجية الأمريكي مع تلك الأحداث، فقد ساد الاعتقاد لدى السوفييت بأن السادات متجه في سياسته نحو الولايات المتحدة الأمريكية، وأن ذلك التوجه بحسب وجهة نظر السوفيتية يشكل خطرًا كبيرًا على مكانتهم في الشرق الأوسط، وأنهم سيفقدون مكانًا مهمًّا واستراتيّجيًا له تأثير على انتشارهم العسكري والسياسي في العالم[٩].

وإزاء ذلك الموقف، أرسل الاتحاد السوفيتي وفدًا رفيع المستوى برئاسة نيكولاي بودغورني (Nikolai Podgorny)[١٠] إلى القاهرة في الخامس والعشرين من أيار/مايو ١٩٧٢، واجتمع الوفد السوفيتي مع الرئيس السادات في اليوم الثاني لوصولهم، وأجريت بين الجانبين مباحثات بشأن تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين. وعرض الوفد السوفيتي على السادات توقيع اتفاقية للصداقة والتعاون، وقد رحب السادات بالفكرة وتم التوقيع على الاتفاقية في السابع والعشرين من أيار/مايو وحُدِدَ أَمدُها بخمسة عشر عامًا، تضمنت التعاون في جميع المجالات، وتعهد الاتحاد السوفيتي باتجهيز مصر بالأسلحة، وتعزيز قدراتها الدفاعية، مع التزام السوفييت بتدريب القوات المصرية على استعمال الأسلحة، وتجهيزها بطائرات ميغ ٢٣ وميغ ٢٥ المتطورتين[١١]، وفي المقابل تعهدت مصر بعدم الاشتراك في أية كتلة معادية للسوفييت، وبذلك نجح السادات في تعزيز العلاقات العسكرية مع السوفييت في تلك المدة [١٢]، أعقبها صفقة أسلحة كبيرة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١ تضمنت تجهيز مصر بعشر طائرات قاصفة من طراز (Tu16) مجهزة بصواريخ جو أرض ذات مدى مائة وخمسين كيلو مترًا، ومائة طائرة (MIG21) وعشرين طائرة (MIG23) متطورة يجري تدريب الطيارين المصريين عليها في الاتحاد السوفيتي، وفوج صواريخ (SAM6) مضاد للطائرات خفيف الحركة، وكتيبة مدفعية من عيار مائة وثمانين

ميلليمتر، وكتيبة هاون ثقيل من عيار مائتين وأربعين ميلليمتر، وثلاثة جسور عبور نوع (PMP)، وعدد من قاذفات الصواريخ من طراز (RPG)، فضلًا عن قنابل يدوية مضادة للدروع من نوع (RKG)[١٣]. وفي الخامس عشرة من أيار ١٩٧٢، وقعت اتفاقية أخرى للتسليح تضمنت تجهيز مصر بست عشرة طائرة من طراز (SUKHOI17) المتطورة [١٤]، وثمان كتائب صواريخ دفاع جوي من طراز (SAM3)، وفوج صواريخ مضاد للطائرات من طراز (SAM6) ومائتي دبابة نوع (T62)، يتم تجهيزها خلال الثلث الأخير من العام ١٩٧٢[١٥].

وشملت الصفقة الأخيرة التي تعاقدت عليها القوات المسلحة قبل حرب تشرين/أكتوبر ١٩٧٣ بسبعة أشهر، أي في أذار ١٩٧٣ الأسلحة التالية: سرب الطائرات من طراز (MIG23) نهاية عام ١٩٧٣، بعد إكمال تدريب الطيارين المصريين عليها، ولواء صواريخ طراز (R-17-E) أرض ـ أرض بمدى فعلي ثلاثمائة كيلو متر، ويُعدُّ من الأسلحة الاستراتيجية التي كانت قادرة على الوصول إلى العمق الإسرائيلي، وقد اكتمل تجهيزه أثناء حرب تشرين، وناقلات أشخاص مدرعة من طراز (BMP)، فضلًا عن خمسين صاروخًا موجهًا مضادًا للدروع من طراز (MALUTKA)، وعدد من مدافع الميدان من عيار مائة وثمانين ميلليمتر، وبعض المواد التي تستخدم في العبور، وعدد من الأجهزة والمعدات التي تتعلق بالحرب الإلكترونية، وكانت أغلب الأسلحة التي تم التعاقد عليها في تلك الصفقات الثلاثة أسلحة استراتيجية حديثة لم تكن تملكها القوات المسلحة المصرية قبل[١٦]. وقد بلغت تجهيزات القوات المسلحة المصرية من أسلحة ومعدات عشية حرب تشرين ١٩٧٣، نحو ألف وسبعمائة دبابة وثلاثة آلاف عربة مدرعة وألفين وخمسمائة مدفع هاون والفين من مدافع الميدان، وسبعمائة راجمة صواريخ، وألف وتسعمائة مدفع وصاروخ مضاد للدبابات، وخمسة آلاف سلاح مضاد للدروع نوع (R.B.G.7)، فضلًا عن

أربعمائة طائرة مقاتلة وأخرى وللتدريب، ومائة وأربعين طائرة مروحية، وقرابة خمسة آلاف صاروخ مضاد للطائرات، فضلًا عما يقارب المليون جندي(١٧).

على هذا الأساس، بدأ السادات باتخاذ الخطوات الفعلية للتهيؤ للمعركة مع اسرائيل بعد النصف الثاني من سنة ١٩٧٢، عندما أصدر قرارًا مفاجئًا في السادس من تموز/يوليو ١٩٧٢ بإنهاء عمل المستشارين السوفييت في مصر.

لم يعارض السوفييت ذلك القرار؛ وبدأوا بسحب مستشاريهم ووحداتهم العاملة في مصر التي قدر عددها بين العشرة آلاف إلى خمسة عشر ألف فرد، وقد اكتملت عملية انسحابهم في نهاية شهر آب/اغسطس ١٩٧٢(١٨). وسوّغ السادات قراره بأنه لا يمكن وضع الخطط الحربية اللازمة للمعركة المقبلة، ولا الحفاظ على سرية المعلومات مع وجود السوفييت على الأراضي المصرية(١٩). وقد شعرت إسرائيل بارتياح تام من ذلك القرار؛ إذ صرح وزير الدفاع الإسرائيلي موشي ديان(١٩٦٧-١٩٧٤) في الثاني عشر من آب ١٩٧٢ للتلفزيون الإسرائيلي، قائلًا: "**إن سحب الخبراء السوفييت من مصر سوف يمكن الجيش الإسرائيلي من إعادة توزيع وحداته وتقليل استدعاء جنود الاحتياطي الإسرائيلي، وإن الموقف على الجبهة المصرية قد أصبح أسهل وأفضل بصورة عامة**"(٢٠). وقد عبّر القادة المصريون عن ارتياحهم لتلك التصريحات، ولاسيما بعد أن ساد الاعتقاد لدى القادة في إسرائيل بأن مصر لن تدخل أية معركة مقبلة معها في الوقت المنظور، مما عزز الهدف الاستراتيجي بإعطاء صورة من الاطمئنان للجانب الإسرائيلي وإخفاء عملية التحضير الحقيقي للمعركة(٢١).

بعد ذلك شرعت القيادة العسكرية المصرية بدراسة إمكانات القوات المسلحة الفعلية، ومقارنتها بالمعلومات المتيسرة عن العدو الإسرائيلي بهدف الوصول إلى خطة هجومية تتماشى مع الإمكانيات الفعلية للقوات المسلحة، وما تملكه تلك القوات من أسلحة وبعد دراسة عميقة توصلت القيادة العسكرية إلى ما يلي:

١. القوة الجوية المصرية أقل قوة إذا ما قورنت بقوات العدو الجوية المتفوقة لذلك لا يمكنها أن تقدم غطاءً جويًّا فعالًا لقوات المشاة إذا ما تقدمت تلك القوات في عمق سيناء المكشوف.

٢. إن الدفاع الجوي المصري جيد لكنه محدود الفعالية، لا يمكنه تقديم الحماية اللازمة للقوات البرية إذا ابتعدت عن قناة السويس لمسافة أكثر من اثنتى عشر كيلو مترًا،لأنها ستصبح خارج مدى خط الصواريخ الذي يقع غرب القناة، ومن الصعوبة تحريك بطرياته في مناطق مكشوفة غير محصنة؛ إذ تكون هدفًا سهلًا لطائرات العدو ومدفعيته(٢٢).

٣. أما القوة البحرية المصرية، فعلى الرغم من تفوقها على القوة البحرية الإسرائيلية سيحول ضعف الغطاء الجوي قوتها إلى ضعف؛ بسبب سهولة تدميرها، لذلك حددت مسؤوليتها بحماية الموانئ وتقديم الإسناد المدفعي للمشاة تحت مظلة الصواريخ. وعلى وفق تلك المعطيات أيقنت القيادة العسكرية المصرية من أن القوة البحرية لا يمكنها شن عملية واسعة خارج نطاق مظلة الصواريخ(٢٣).

إزاء ذلك، وضعت رئاسة هيئة الأركان المصرية خطتين للمعركة المقبلة ؛ الأولى أطلق عليها اسم " **العملية ٤١**" ثم تم تغييرها إلى " **خطة جرانيت** " وهي خطة هجومية هدفت إلى عبور قناة السويس والاستيلاء على خط بارليف، ثم الوصول إلى منطقة المضايق في سيناء كهدف استراتيجي (٢٤)، أما الخطة الثانية؛ فقد أطلق عليها اسم "**المآذن العالية**"، وهي خطة هجومية نصت على عبور قناة السويس وتحطيم خط بارليف ثم التوقف على بعد (١٠-١٢) كيلو مترًا شرق القناة لتكون ضمن مدى حماية خط الصواريخ، ثم طورت القيادة العسكرية المصرية خطة أخرى سميت " **خطة جرانيت ٢ المعدلة** " ثم بدل اسمها إلى " **خطة بدر**" في ايلول/سبتمبر ١٩٧٣، على أن يجري تنفيذ تلك الخطة على مرحلتين(٢٥) كما يأتي:

المرحلة الأولى: تشمل عبور القطعات العسكرية والاستيلاء على خط بارليف والتقدم إلى مسافة عشرة إلى اثنتى عشر كيلو مترًا في عمق سيناء.

المرحلة الثانية: إدامة زخم الهجوم بعد نجاح المرحلة الأولى منه[٢٦]؛ إذ تقوم القوات بوقفة تعبوية لتنفيذ المرحلة الثانية بهدف الوصول إلى الممرات داخل سيناء(٢٧).

يبدو واضًحا أن "**الخطة بدر**" كانت مزيًجا بين خطتي "**المآذن العالية**" و"**جرانيت٢**". ومن أجل تعزيز الزخم الهجومي، وتشتيت القوة الإسرائيلية التقى الرئيس السادات بالرئيس السوري حافظ الأسد في الإسكندرية في شباط/فبراير ١٩٧٣، وعرض عليه أن تكون المعركة المقبلة ضد إسرائيل بتنسيق كامل بين الجيشين السوري- المصري وأن يكون الهجوم في وقت واحد على الجبهتين. رحب الرئيس السوري حافظ الأسد بذلك العرض وأعرب عن استعداد الجيش السوري لتلك المعركة. وفي آب/اغسطس ١٩٧٣ عين الفريق أحمد إسماعيل قائدًا للجبهتين السورية والمصرية.

ركزت القيادة العسكرية المصرية على المقاتل سواء كان ضابطًا أم جنديًا، وعدّته مفتاح النصر في المعركة المقبلة، وعليه فقد شددت على إعداده وتدريبه ليكون بمستوى قتالي عالٍ، وبفعل ذلك تم تجهيز مكان على أحد فروع نهر النيل في الدلتا يشابه في جغرافيته أبعاد قناة السويس من ناحية العرض وجريان المياه، وقد أُنشئت في المكان سدة ترابية بارتفاع ما يقارب الخمس وعشرين مترًا لتدريب القوات على كيفية تجاوز ذلك الحاجز ونصب جسور العبور وفتح الثغرات بأسرع ما يمكن، كعملية مشابهة لما هو موجود في ساحة المعركة الحقيقية عند عبور قناة السويس، وقد واجهت القوات المتدربة معضلة فتح الثغرات في السدة الترابية[٢٨]؛ إذ كان استخدام المتفجرات والآليات يستغرق ما يقارب الست ساعات لفتح الثغرة في الساتر الترابي، وقد عُدَّ ذلك الوقت طويلًا مع احتمال قصف تلك الآليات بالمدافع والطائرات، وبعد دراسة الموقف من جميع الجوانب تمكن أحد المهندسين في القوات المسلحة من ابتكار طريقة تضمنت توجيه المياه بقوة دفع عبر استخدام مضخات مياه فائقة القوة، وقد

نجحت الطريقة بعد تجربتها باستخدام خمس مضخات لكل ثغرة واستغرقت عملية فتح الثغرة ساعتين، وعُدَّ ذلك العمل إنجازًا كبيرًا مما أدى إلى نجاح عملية العبور[٢٩].

وعلى الرغم من النجاح، ظهرت مشكلة كان لابد من حلها قبل الشروع في عملية العبور، بنى الجيش الإسرائيلي خزانات كبيرة من مادة النابالم السريعة الاشتعال موصلة بأنابيب تنتهي عند سطح القناة يتم إشعالها بواسطة القنابل الفسفورية، وعندها تحول سطح القناة إلى حرائق كبيرة تعيق عملية العبور، وقد تم التغلب على تلك المشكلة من خلال معرفة أماكن تلك الأنابيب، وكلفت مجموعة من أفراد سلاح الضفادع البشرية ليقوموا بغلقها بمادة عُدَّت لذلك الغرض، على أن يتم ذلك قبل عبور القوات بوقت قصير[٣٠].

الخاتمة:

لا يمكن لأي منصف أن يحمل المؤسسة العسكرية المصرية نكسة حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، بمقدار ما تتحمل القيادة العليا السياسية والعسكرية المسؤولية في انكسار الجيش المصري في تلك الحرب. وبحكم تلك الأحداث والتقييمات لأسباب الهزيمة، استوعبت القيادة المصرية الجديدة لاسيما بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر، تلك الأخطاء والأسباب التي أدت الى النكسة، وبدأت بتغير الاستراتيجية لتتناسب مع ما شهدته المنطقة العربية، والقوى الموجودة فيها ومنها اسرائيل، من اجراءات تتعلق في تحسين، وتطوير الهيكلية للمؤسسة العسكرية المصرية، لاسيما ما يتعلق بالقادة الميدانيين، والتسليح الحديث، والتدريب العالي بما يتناسب مع ما وصلت إليه الجيوش الحديثة، كل تلك الإجراءات ساعدت في جاهزية المؤسسة العسكرية، والتي أثبتت قدرتها من جديد لاسيما في وضع الخطط الحديثة، وإمكانية استيعاب، واستخدام السلاح الحديث مع السرية العالية في عملها العسكري رافقها فاعلية أجهزة المخابرات. كل ذلك ساهم في تحقيق المفاجأة لإسرائيل في السادس من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، واستردت المؤسسة العسكرية المصرية كرامتها التي انثلمت في حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، وكان للسلاح السوفيتي دور كبير في إعادة بناء القوات المصرية، وإلى نجاح الجندي المصري في استيعابها، والتدريب عليها في وقت قياسي، وأن يحقق النصر، ويسترد كرامته، وأن يقهر الجيش الإسرائيلي الذي كان يدعى أنه لا يقهر.

الهوامش

(1)Theodore Wallace Triebel, Soviet Policy In Egypt, Submitted in Partial Fulfillment for the Degree Master of Public Adminis Tration, University of Washington, 1975, pp.33-34.

(٢) نوال والي عكار، العلاقات السياسية المصرية السوفيتية خلال عهد السادات(١٩٧٠-١٩٨١)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص٣٩-٤٠.

(٣) طه المجدوب، سنوات الإعداد وأيام النصر يونيو ١٩٦٧أكتوبر ١٩٧٣، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٩، ص٤٨.

(٤) سياسي سوفيتي. ولد في اوكرانيا عام١٩٠٦.أكمل دراسته في الهندسة الزراعية عام ١٩٢٧، انتسب إلى الحزب الشيوعي عام ١٩٣١. شغل منصب سكرتير الحزب الشيوعي في مولدافيا بين عامي ١٩٥١-١٩٥٣، شغل منصب سكرتير مجلس السوفييت الأعلى بين عامي ١٩٦٤-١٩٦٦. شغل منصب أمين عام الحزب الشيوعي عام ١٩٦٦ واستمر في ذلك المنصب حتى وفاته عام ١٩٨٢. ينظر: فراس البيطار، الموسوعة السياسية العسكرية، ج٥، دار اسامة للتوزيع والنشر، عمان،٢٠٠٣، ص٤٧٢-٢٧٣.

(٥) طه المجدوب، سنوات الإعداد وأيام النصر يونيو ١٩٦٧أكتوبر ١٩٧٣، ص٤٩.

(٦) طه المجدوب، سنوات الإعداد وأيام النصر يونيو ١٩٦٧أكتوبر ١٩٧٣، ص٤٩.

(٧) نوال والي عكار، المصدر السابق، ص٤٤.

(٨) شملت الاعتقالات كلًا من : محمد فوزي وزير الدفاع، شعراوي جمعة وزير الداخلية، سامي شرف وزير شؤون رئاسة الجمهورية، محمد فائق وزير الإعلام، سعد زاير وزير الإسكان، حلمي سعيد وزير الكهرباء، عبد المحسن أبو النور الامين العام للاتحاد الاشتراكي، أحمد كامل مدير المخابرات. ينظر: صباح ياسر لفتة، أنور السادات،دار الفرات،بابل، ٢٠٠٩، ص٢٠٦.

(٩) موسى صبري، وثائق ١٥ مايو، مؤسسة أخبار اليوم، القاهرة، ١٩٧٧، ص١٢٩.

(١٠) ممدوح محمود مصطفى منصور، تحرير محمد طه بدوي، الصراع الأمريكي – السوفيتي في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٥، ص٣٩٣-٣٩٤.

(١١) سياسي سوفيتي. ولد في أوكرانيا عام ١٩٠٣. تخرج في معهد ميكوين مهندسًا للأغذية عام ١٩٣١. عمل مندوبًا في مصنع للسكر بين عامي ١٩٣١-١٩٣٧، شغل منصب المفوض الشعبي للصناعات الغذائية في أوكرانيا عام ١٩٤١. شغل منصب الأمين العام الثاني للحزب

الشيوعي في جمهورية أوكرانيا عام ١٩٥٣، أصبح أمينًا عامًا للحزب الشيوعي في أوكرانيا عام ١٩٥٧. تقلد رئاسة مجلس السوفييت الأعلى عام ١٩٦٥، أقيل عام ١٩٧٧، توفي عام ١٩٨٣. ينظر: مجموعة مؤلفين، النار والجليد – الإمبراطورية الحمراء من المهد الى اللحد، بيروت، دار الأمل، ١٩٩٢، ص٩٢-٩٣.

(١٢)"أكتوبر"،(مجلة)، القاهرة،السنة الأولى، العدد التاسع، ٢٦ كانون الأول١٩٧٦، ص٢٠-٢٢.

(١٣) مذكرات محمود رياض ١٩٤٨-١٩٧٨، البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، ط٢، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٥، ص٣٧٥؛ علاء عبد الرحمن كاظم الحسيني، المصدر السابق، ص٢٠٥.

(١٤) سعد الدين الشاذلي، مذكرات حرب أكتوبر، منشورات مؤسسة الوطن العربي، بيروت، ١٩٨٠، ص١٦٥-١٦٦.

(١٥) طه المجدوب، سنوات الإعداد وأيام النصر يونيو ١٩٦٧أكتوبر ١٩٧٣، ص٥٩.

(١٦) سعد الدين الشاذلي، المصدر السابق ، ص١٥٨.

(١٧) المصدر نفسه ، ص١٥٤.

(١٨) عبد العظيم رمضان، مصر في عصر السادات، ج٢، الصراع حول تحرير سيناء، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٩.

(١٩) إبراهيم عبد الطالب، انهيار جدار عرب المشرق ، دار زهران للنشر ، عمان ، ٢٠١٠، ص٣١٥؛ سعد الدين الشاذلي ، المصدر السابق ، ص١٦٤.

(٢٠) أنور السادات، البحث عن الذات. قصة حياتي، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٧، ص٣١٣.

(٢١) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ملف حول قرار جمهورية مصر العربية سحب الخبراء والمستشارين العسكريين السوفييت من مصر١٨/٧/١٩٧٢، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، ١٩٧٢،ص١٢٣.

(٢٢) جوزيف فينكليستون، السادات وهم التحدي، ترجمة عادل عبد الصبور، الدار العالمية للكتب والنشر، د.م، ١٩٩٩، ص١٥٥-١٥٦.

(٢٣) سعد الدين الشاذلي، المصدر السابق، ص١٤.

(٢٤) حسين مختار أحمد سليمان، القوات البحرية المصرية ١٩٦٧-١٩٧٣ -دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠١٤، ص٢٣١.

(٢٥) سمير الجمال، الكبرياء أيام سعد الدين الشاذلي، دار الجمهورية للصحافة، القاهرة، ٢٠١٢، ص١٠٨.

(٢٦) مصطفى عبيد، الفريق الشاذلي العسكري الأبيض، الحروف للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٢، ص١٠٦.

(٢٧) محمد زكي عكاشة، جند من السماء (حرب الاستنزاف – حرب أكتوبر) ١٩٦٧–١٩٧٣، الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٩، ص١٢٦.

(٢٨) إن التعبير العسكري للوقفة التعبوية يعني التوقف عسكريًا للقوات إلى أن تتغير الظروف التي أدت إلى هذا التوقف وقد تكون الوقفة أسابيع عدة أو أشهر عدة حسب الموقف العام للجبهة. ينظر: هيثم الكيلاني، الاستراتيجية العسكرية للحروب العربية–الإسرائيلية١٩٤٨–١٩٨٨،ص٤٠٥.

(٢٩) عبد العظيم رمضان، حرب اكتوبر في محكمة التاريخ،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة،١٩٩٥،ص٦٥.

(٣٠) يوسف عفيفي، ابطال الفرقة ١٩ مقاتلون فوق العادة، ط٢، دار الصفوة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٢، ص٣٣.